١٤٤

قوله والثاني من المتنازعين اولى اي لما ذكره
وان كان اضعف في العمل ثم كل مما قبله اولى
من سابقه قوله لقربه اي ولانك لو اعملت
الاول في صورة العطف نحو قام وقعد
زيد للزم الفصل بين العامل ومعموله با
جنبي بلا ضرورة والعطف على الشي وقد
يعني منه بغيته وكلاهما خلاف الاصل و
الفصل بالاجنبي ههنا ليس ممتنعا لقوة
العامل بالسبق او القرب كما صرح به ابن هشام
فلا يقتضي وجوب اعمال الثاني قوله
وهو ان الاول اولى وكل مما يليه اولى من
لاحقه للعلة المذكورة قوله ذا اسوة اي
جماعة قوية حال من الضمير قوله ومن
اعمال الاول اي بدليل الاضمار في الثاني و
الثالث قوله ومن اعمال الثالث اي بدليل
تعدي المعمول بالحرف وحذف الضمير من
الاولين ولم يمثل لاعمال الثاني لانه لم يحفظ
من كلام العرب اعماله كما قال المرادي قوله
في ذلك اي في ضمير ما تنازعاه قوله من
مطابقة الضمير للظاهر اي ما لم يستوفيه
العامل المذكر والمونث والا افرد مفردا اه

مذكرا

مذكرا اذا با عنوجيع وضبور هندا والزيدان
او الزيدون او الهندات اجاز سيبويه ان
يقال ضربني وضربت قومك بالنصب صرح
الدماميني بقبحه قوله والاول منعه الكوفيون
لا تنافي بين هذا وبين قوله سابقا مع
اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما
لان ما تقدم فيما اذا لم يضمر في الاول ضمير
المرفوع وما هنا فيما اذا اضمر كما يدل عليه
قوله الاتي فذهب الكسائي الخ قوله قبل
الذكر اي لفظا ورتبة قوله فذهب الكسائي
الخ معطوف على محذوف اي واختلفوا في التخريج
فذهب الكسائي الخ قوله الى وجوب
حذف الضمير من الاول قيل ما وقع فيه وهو
حذف الفاعل اشنع مما فر منه ومن كلام بعض
المحققين انه عنده مستتر في الاحوال
كلها لا محذوف قوله تسلطا ظاهر قوله
تعقبه الخ وجه التمسك به ان تعقبوا وارد
تنازعاه حال ولم يقل تعقبوا على اعمال الثاني
ولا ارادوا على اعمال الاول في التصحيح ويمكن
ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل
تعقبوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)